

# اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

## الاجتماع السابع عشر

جنيف، ٢٦-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨  
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت  
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥

## طلب تمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

### موجز تنفيذي

### مقدم من كرواتيا

- ١- مع بداية الحرب الأهلية عام ١٩٩١، بدأت جمهورية كرواتيا تواجه مشكلة الألغام بوصفها واحدة من أصعب الآثار الناجمة عن العمليات العسكرية التي نُفذت على أراضيها. فالتلوث بالألغام تسبب ولا يزال يتسبب في اضطرابات على الصُّعد الإنسانية والاقتصادية والإنمائية والبيئية والاجتماعية.
- ٢- وخلال الحرب الأهلية (١٩٩١-١٩٩٥)، تعرض ١ ٢٨٠ شخصاً لما مجموعه ١٠١٦ حادثاً يتعلق بالألغام أسفر عن سقوط ٢٧٠ قتيلاً. وفي عام ١٩٩٥، سُجل أكبر عدد من الضحايا - ٣٣٢ شخصاً. وسُجلت أيضاً أعداداً كبيرة من الضحايا في السنوات العشر التي سبقت مباشرة بدء نفاذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (يشار إليها فيما يلي بالاتفاقية)، بالإضافة إلى ٣٣٧ ضحية بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٨. ولا يزال الوصول غير ممكن إلى بعض المناطق الزراعية، ومناطق الغابات والمناطق المحمية بسبب وجود أو الاشتباه في وجود ألغام ومتفجرات من مخلفات الحرب.
- ٣- وأكدت جمهورية كرواتيا عزمها على حل مشكلة الألغام بإصدار قانون إزالة الألغام لأغراض إنسانية لعام ١٩٩٦، الذي نص على إنشاء المركز الكرواتي للإجراءات المتعلقة بالألغام عام ١٩٩٨، وإنشاء المكتب الحكومي للأعمال المتعلقة بالألغام عام ٢٠١٢، وسن القانون الجديد والشامل للإجراءات المتعلقة بالألغام عام ٢٠١٥، وهي بذلك تكون قد أوفت بالالتزامات التي تعهدت بها لدى انضمامها إلى الاتفاقية.



٤- وأمنت جمهورية كرواتيا مصادر تمويل دائمة ومستقرة من ميزانية الدولة ومن خلال صناديق الاتحاد الأوروبي المخصصة لدعم الدول قبل الانضمام إليه ودعم هيكلها وتماسكها. واستخدمت كرواتيا أيضاً أموالاً من الشركات العامة، فضلاً عن القروض الثلاثة من البنك الدولي، وتلقت دعماً كبيراً من الجهات المانحة.

٥- وصدقت كرواتيا في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨ على الاتفاقية وقدمت تقريرها الأولي عن الشفافية في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وقدمت معلومات عن المناطق التي تحتوي أو التي يشتبه في أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد. وأمام كرواتيا مهلة تمتد حتى ١ آذار/مارس ٢٠٠٩ لتدمير أو ضمان تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد المزروعة في هذه المناطق. وقدمت كرواتيا أول طلب لتمديد الموعد الأخير المحدد لاستكمال تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق المزروعة بالألغام عملاً بالفقرة ١ من المادة ٥ للفترة من آذار/مارس ٢٠٠٩ إلى آذار/مارس ٢٠١٩. وفي عام ٢٠٠٢، دمرت كرواتيا مخزونات الألغام المضادة للأفراد المتبقية باستثناء بعض الألغام المحتفظ بها لأغراض الاختبار والتدريب.

٦- ومنذ عام ٢٠٠٤، عرفت كرواتيا بدقة المنطقة الخطرة، وخفضت مساحة المناطق الخطرة بشكل كبير، وأبلغت عن انخفاض في عدد انفجارات الألغام والأحداث المتعلقة بالألغام، الأمر الذي أدى إلى خفض عدد ضحايا الألغام.

٧- خلال الفترة الماضية، حققت جمهورية كرواتيا النتائج التالية:

- في الأصل، كانت المناطق الخطرة توجد في أراضي ١٤ من أصل ٢١ مقاطعة كرواتية. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، انخفض هذا العدد إلى ٨ مقاطعات.
- بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ، بات مجموع مساحة المناطق الخطرة ٥٩٨٠ كيلومتراً مربعاً. ومن خلال تطبيق طرائق مسح محسنة، انخفض العدد إلى ١١٤٧ كيلومتراً مربعاً عام ٢٠٠٥. وفي الفترة المنقضية منذ طلب التمديد الأولي (١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩) باتت المناطق الخطرة تغطي مساحة قدرها ٩٥٤,٥ كيلومتراً مربعاً. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وصل مجموع المناطق الخطرة ٤١١,٥ كيلومتر مربع.
- بين ١٩٩٨ و٢٠١٨، نُزعت الألغام من أكثر من ٥٦٦,٤ كيلومتراً مربعاً، وأُفرج عن أكثر من ٨٥٧,٥ كيلومتراً مربعاً بفضل استخدام المسح التقني وغير ذلك من طرائق الإفراج عن الأراضي.
- أسفرت عمليات إزالة الألغام المضطلع بها تحت رعاية السلطات المدنية عن إزالة ١٥٦ ٨٤ لغمًا (٤٦ ٣٨٥ لغمًا مضاداً للأفراد و٣٧ ٧٧١ لغمًا مضاداً للدبابات) و ٢٥٠ ٠٦٠ قطعة متفجرات من مخلفات الحرب. وفي الوقت نفسه، دمر الجيش الكرواتي ٤٦٦ ٤ لغمًا (ألغام مضادة للأفراد وألغام مضادة للدبابات) و ٣٧٢ ١٦٠ قطعة متفجرات من مخلفات الحرب في المناطق المحيطة بالمرافق العسكرية. وفي المجموع، دمرت كرواتيا ٨٥١ ٥٠ لغمًا مضاداً للأفراد و ٢٦١ ٤٠ لغمًا مضاداً للدبابات و ٤٣٢ ٤١٠ قطعة متفجرات من مخلفات الحرب.

- في عام ٢٠١٧، لم تُسجل أي حوادث انفجار ألغام أو أي أحداث متعلقة بالألغام، وللمرة الأولى منذ أن لُوّثت أراضي كرواتيا بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، لم يسقط أي ضحية من جراء الألغام في فترة عام، (آخر ضحايا الألغام دون سن الثامنة عشرة سقط عام ٢٠٠٤ فيما سُجلت آخر الخسائر في صفوف المدنيين عام ٢٠١٤).
- مع مرور الزمن، بات لدى كرواتيا طرائق ومعايير متقدمة لإزالة الألغام لأغراض إنسانية، إضافة إلى المسح التقني، والمسح غير التقني، ومراقبة الجودة. وتستند هذه الطرائق والمعايير إلى المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، بعد تعديلها وفقاً للظروف المحددة في كرواتيا ومن ثم تدوينها عن طريق الإطار التشريعي الوطني لإزالة الألغام لأغراض إنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت كرواتيا طريقتها الخاصة لشطب أي منطقة من المناطق الخطرة، ما يؤكد، بدرجة عالية، أن المنطقة التي كانت خطرة لم تعد تعتبر كذلك.
- وضعت كرواتيا ١٣ ٦٠٠ علامة تشير إلى المناطق الخطرة. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن حوالي ١ ٠٠٠ ٠٠٠ شخص تلقوا شكلاً من أشكال التوعية بمخاطر الألغام منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ. ولا تزال أنشطة التوعية بخطر الألغام تشمل عروضاً ومحاضرات موجهة للعامة أو لجمهور محدد، ومعارض، وأشرطة فيديو تبث على التلفاز وأغان تبث على المذياع ومسرحيات، وحلقات عمل فنية، فضلاً عن أنشطة خاصة لمرة واحدة مثل بيع قسائم إزالة الألغام، وافتتاح ملاعب للأطفال بالقرب من مناطق خطرة، وجمع الأوراق المستعملة، وتوزيع كراسات تثقيفية على جميع تلاميذ الصف الأول من المرحلة الابتدائية ومشاريع أخرى على صعيد الولايات والصعيد المحلي.
- منذ أن دخلت الاتفاقية حيز النفاذ، استثمر أكثر من ٧٢٧,٣ مليون يورو في أنشطة إزالة الألغام لأغراض إنسانية. وعموماً، حصلت كرواتيا على أكثر من ١٥٣,٧ مليون يورو من صناديق الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الدولية. ومع ذلك، ينبغي التأكيد أن كرواتيا نفسها قدمت معظم التمويل لأغراض تنفيذ المادة ٥، بما في ذلك ٤١٧ مليون يورو حُصصت من ميزانية الدولة. وكرواتيا متقدمة في استخدام الأموال التي يخصصها البنك الدولي، والشركات الحكومية، وصناديق الاتحاد الأوروبي لإزالة الألغام.
- كما ذكر آنفاً، لا تزال مساحة المناطق الخطرة تقدر بحوالي ٤١١,٥ كيلومتراً مربعاً. وهي تشمل مناطق جرى تحديدها من خلال عمليات المسح غير التقني والمناطق الموجودة داخل المرافق العسكرية وحولها، وهي مناطق اعتبرها الجيش الكرواتي خطرة.

٨- وفيما يلي الظروف التي لا تزال تعيق امتثال كرواتيا لالتزاماتها بموجب المادة ٥ بعد عشرين سنة من دخول الاتفاقية حيز النفاذ:

- التحدي المتبقي: في عام ١٩٩٦، قدر مركز الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مساحة الأراضي التي يحتمل أن تكون خطرة في كرواتيا بما يزيد عن ١٣ ٠٠٠ كيلومتر مربع. وبحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قلصت كرواتيا هذه المساحة حتى بلغت ٤١١,٥ كيلومتراً مربعاً عن طريق إزالة الألغام وتطبيق طرائق مسح محسنة.
  - المساعدة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية: بدأ نفاذ الاتفاقية بعد سنتين ونصف من انتهاء الحرب الأهلية. وكانت أضرار الحرب هائلة إذ دُمرت مدن وقرى وهياكل أساسية للاتصالات ومرافق عامة وباتت منشآت صناعية غير صالحة للاستعمال. وليست الأنشطة الإنسانية سوى جزء من مجموعة أوسع من جهود إعادة البناء التي كان يتعين الاضطلاع بها. وأدت الحرب الأهلية إلى عدم وضع علامات على حقول الألغام وإلى عدم الاحتفاظ إلا بالقليل من الوثائق المفيدة عن أماكنها. ولم تُبَيَّن حدود حقول الألغام بعلامات وكانت البيانات المستمدة من سجلات حقول الألغام غير دقيقة وغير مكتملة.
  - كان عدد الألغام غير معروف. وبالإضافة إلى ذلك، ابتعدت الألغام عن أماكنها الأصلية بسبب الأحوال الجوية وتعرية التربة.
  - التحديات البيئية: حقول الألغام غير مستوية وتتخللها عوائق بسبب طبيعة التضاريس (جبال وتضاريس صخرية وضيقات أنهار تستخدم كخطوط تماس خلال العمليات الحربية). وعلاوة على ذلك، تشكل النباتات الكثيفة عامل إعاقة رئيسياً يحول دون إحراز تقدم أسرع. ويوجد الكثير من حقول الألغام في بيئات تنمو فيها أوراق الشجر بسرعة كبيرة.
- ٩- وفي مجال الآثار الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أدت جهود تنفيذ الاتفاقية حتى الآن، وبشكل أعم جهود معالجة المشاكل المرتبطة بالمتفجرات من مخلفات الحرب في كرواتيا إلى خفض عدد الضحايا الجدد، ويسرت عودة المشردين، وطهرت أراض، بما أتاح تحقيق مكاسب اجتماعية - اقتصادية. بيد أن الآثار الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لا تزال قائمة، ومن المتوقع أن يجري تناولها خلال فترة التمديد:
- لا تزال المناطق الخطرة موجودة في ٥٩ بلدية في ٨ من أصل ٢١ مقاطعة كرواتية. ولا يزال ما مجموعه ٩٨٤ ٤٨٨ شخصاً - ١١,٣ في المائة من سكان كرواتيا - يعيشون بالقرب من المناطق الخطرة.
  - تمثل المناطق الزراعية والمناطق الحرجية الملغمة مشكلة خطيرة على الاقتصاد. ووفقاً لحسابات الشركة الكرواتية المحدودة للغابات، بلغ إجمالي الخسائر في المناطق الزراعية الملغمة (وأكثرها، في الواقع، غابات) إلى جانب قيمة ثروات الغابات التي لا يمكن الاستفادة منها (بسبب الألغام) حوالي ١٣,٥ مليون يورو. وتأني الخسائر الإضافية من عدم القدرة على صيانة الغابات القائمة وتجديدها.
  - مع أن كرواتيا أعطت الأولوية لتهيئة ظروف آمنة للسياحة، لا تزال مشكلة الألغام تؤثر في بعض القطاعات الفرعية، ولا سيما سياحة الصيد، بالنظر إلى طبيعة المناطق الخطرة المتبقية.

- تبلغ مساحة المناطق الخطرة حوالي ٤٥,٥ كيلومتراً مربعاً من المنتزهات الوطنية أو المحميات الطبيعية.

١٠- وتطلب كرواتيا تمديد الموعد النهائي المحدد لإتمام تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في حقول الألغام سبع سنوات (حتى ١ آذار/مارس ٢٠٢٦) على أساس أن هذا الأمر واقعي وغير مبالغ فيه بالنظر إلى حجم المشكلة المتبقية وحجم الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة أو المتوقعة، وإلى قدرات إزالة الألغام وقدرات المسح المتاحة في الوقت الراهن. وفي السنوات الست الأولى، سوف يتم تطهير جميع حقول الألغام المعروفة، وفي فترة السنة المتبقية، سيتم الإفراج عن مناطق خطرة بأكملها (كما هو مبين في الجداول ١٤ و١٥ و١٦ و١٧).

١١- ولدى كرواتيا خطة موثوقة للوفاء بالتزاماتها بحلول ١ آذار/مارس ٢٠٢٦ وفيما يلي بعض سماتها الرئيسية:

- أولت كرواتيا الأولوية للمناطق الخطرة المتبقية وفقاً لما يلي: المناطق التي تؤثر على السلامة، والمناطق التي تشكل عقبات أمام التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، والمناطق التي تؤثر على البيئة بطرق أخرى. ورغم أن الأولويات على الصعيد التشغيلي ستبني بالتفصيل في الخطط السنوية لإزالة الألغام، تتمثل أهداف كرواتيا في تطهير جميع المناطق المخصصة للزراعة حتى نهاية عام ٢٠١٨ وإزالة جميع حقول الألغام المعروفة حتى عام ٢٠٢٤.

- تتوقع كرواتيا الإفراج عن ٢٥٣,٤ كيلومتراً مربعاً من المناطق التي تأكد أنها خطرة عن طريق إزالة الألغام وعن ١٣٣,٩ كيلومتراً مربعاً من المناطق المشتبه في أنها خطرة عن طريق المسح التقني وغير التقني. ووضعت كرواتيا جداول زمنية سنوية للإفراج عن الأراضي بحسب طريقة الإفراج. وستوفر هذه الأهداف المرحلية السنوية مقاييس مرجعية تستند إليها كرواتيا في إعداد تقاريرها إلى الدول الأطراف عن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات بموجب المادة ٥ خلال فترة التمديد.

- في فترة بذل جهود تنفيذ المادة ٥ خلال فترة التمديد، ستواصل كرواتيا الوفاء بالتزاماتها بموجب الفقرة ٢ من المادة ٥، بالحفاظ على وسم المناطق الخطرة بأكملها، واستبدال علامات الخطر الموجودة أو وضع علامات إضافية حسب الاقتضاء، وتنفيذ أنشطة التوعية بمخاطر الألغام لفائدة جميع السكان.

١٢- وتشير التقديرات إلى أن الوفاء بالالتزامات بموجب المادة ٥ في جمهورية كرواتيا سيكلف ما مجموعه ٤٥٩ مليون يورو. وتستند التوقعات السنوية للاحتياجات من الأموال إلى صيغ موثوقة تقوم على أساس خبرة كرواتيا الواسعة في حساب التكاليف الحقيقية للإفراج عن المناطق المشتبه في كونها ملغومة بواسطة مجموعة كاملة من الطرائق (مثل نزع الألغام، والمسح التقني، والمسح غير التقني). ومن المتوقع أن يستمر تمويل معظم أنشطة إزالة الألغام من ميزانية الدولة الكرواتية، فضلاً عن صناديق الاتحاد الأوروبي التي سيتم استكمالها بأموال تقدمها الهيئات الحكومية الأخرى، والشركات الحكومية، وعلى المستوى الجزئي، من الجهات المانحة المحلية والأجنبية.